الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الرابعة والثمانون
المعقودة يوم الأربعاء
١٧ آذار/مارس ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والثمانين

الرئيس : السيد بروتو ديننغرات (اندونيسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

بيان من الأمين العام

البند ١١٠ من جدول الأعمال : تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)
(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير الأمين العام (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.84
22 March 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠

بيان من الأمين العام

١ - الأمين العام : قال ان اللجنة الخامسة هي أكثر الهيئات تأثيرا بصورة مباشرة وحاسمة على مهمة الأمين العام ، بوصفه المسؤول الاداري الأول في المنظمة ، وبحق على حياة الأمم المتحدة ذاتها . ففي اللجنة الخامسة يصاغ النظام المالي والنظام الأساسي للموظفين ، ويوجد التوازن بين برامج الأنشطة عن طريق الخطة المتوسطة الأجل وتوفر وسائل تنفيذها عن طريق الميزانية البرنامجية التي تقرّها . وفي اللجنة الخامسة تقيّم أنشطة الأمين العام بوصفه المسؤول الاداري الأول وذلك بالنظر في تقاريره عن الحسابات، ومسائل الموظفين وأداء البرامج والميزانيات . وأضاف ان الجمعية العامة توفّر حقا ، في اللجنة الخامسة ، وسائل تسيير عمل المنظمة بأكملها ، وذلك عن طريق سلطتها الخاصة بموجب المادة ١٧ من الميثاق . ولذا ، أكد انه يود طبعا أن تقيم صلات وثيقة مع اللجنة الخامسة . وقال ان من الضروري نظرا لمسؤوليتهما المشتركة ، أن تجري المخاطبة بينه وبين اللجنة بصور متكررة وعلى نحو تام وبصراحة . واعتبارا لذلك ويهدف بدء عهد جديد من التفاهم المتبادل ، قال انه يود أن يتبادل مع اللجنة بعض الأفكار عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها ادارته للأمانة العامة في تحقيق الأهداف المشتركة بينهما على أفضل وجه .

٢ - واسترسل قائلا انه ذكر في خطابه الذي ألقاه امام الجمعية العامة بمناسبة تعيينه انه "لكي يتم تنشيط الأمانة العامة وادماجها بصورة أكثر عضوية في عمل الأمم المتحدة ككل ، أجدني في حاجة الى الاعتماد على دعم الدول الأعضاء . فالمطلوب مني أن أترأس أمانة عامة ينبغي أن تحافظ على روح خدمة مدنية دولية حقيقية حتى تخدم مصالح المجتمع الدولي خدمة صادقة" و "انني أثق ثقة كاملة في ان الجمعية العامة التي تضع القواعد التي يعيّن الأمين العام بمقتضاها موظفي الأمانة العامة ، ستزوّدني بالأدوات اللازمة للاضطلاع بمهمتي على النحو الأكمل - ليس بغرض العمل على نمو الأمانة العامة أكثر من اللازم ، بل بالأحرى أساسا بغرض جعل الأمانة العالمية أكثر كفاءة وملتزمة أدبيا بأهداف المجتمع الدولي كما هي معكوسة في الميثاق ، وهذا ما آمل أنها ستشعر به".

٣ - ومضى قائلا انه قيل الكثير ، في الآونة الأخيرة ، عن السلطات والصلاحيات النسبية للجمعية العامة ، من جهة ، وسلطات وصلاحيات الأمين العام ، من جهة أخرى ، وذلك فيما يتعلق بتسيير عمل الأمانة العامة . وقال انه لا يؤمن بأنه يمكن وضع حدود قاطعة وثابتة بين وظائف الهيئتين . واختتم حديثه موضحا انه سيكون من الأجدى التوصل الى نتيجة مفادها أن التطورات الحاصلة مع مرور الوقت ، وتبعا لذلك ، مواصفات الوضع الحالي ، تستلزم التعديل ، بروح الميثاق ، وذلك لتحقيق التفاعل المتوازن بين السلطة التشريعية ، من جهة ، والسلطة الادارية ، من جهة أخرى .

(الأمين العـــام)

٤ - وقال ان هناك حقيقة أساسية واحدة لا مفرّ منها . فالأمين العام هو الذى يجب أن يقوم ، على أساس يومي ، بتوجيه عمل الأمانة العامة ومن ثم فانه هو الذى يجب أن يكون مسـؤولا أمـام الهيئة التشريعية عن المهام المنوطة به . وأوضح ان قدرته على أداء هذه المهام بكفاءة لا تعتمـد على التزامه فحسب بل أيضا على ما اذا كان مزوّدا بالأدوات اللازمة لتحقيق الهدف المشترك .

٥ - وتابع كلامه قائلا ان احدى وظائفه الأساسية بموجب الميثاق هي وظيفه المسـؤول الاداري الأول للمنظمة وانه عازم على أداء هذه الوظيفة أداء كاملا وفعّالا . وقال ان هدفه أن يقال ، بعـد انقضاء مدة ولايته ، ان حالة من الفعالية والكفاءة تسود الأمانة العامة مما يستحق الثقـة الكاملـة من جانب كافة الدول الأعضاء . وأضاف قائلا ان تلك ستكون أمانة عامة يستحيد موظفوها ، فـرادى ومجتمعين ، شعورهم بالكرامة والتفاني والولاء مدركين انهم ، بجهودهم ، انما يساهمـون فـي تحقيق المثل السامية للميثاق .

٦ - وتابع كلامه قائلا ان من الواضح ان نوعية الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة تعتمد الـى حد كبير على نوعية رجالها ونسائها - على ذكائهم وتدريبهم واستقامتهم وتفانيهم . وقال ان هـذا بالذات يتطلب اتباع اجراء دقيق وبالغ العناية للتوظيف من أجل ضمان اعتماد الأمانة العامة علـى أفضل الموارد البشرية المتوفرة من كل دولة من الدول الاعضاء . وكتدبير مواز ، أكد على الحاجـة الى توفير ظروف عمل ملائمة للموظفين عموما وامكانات تطوير وظيفي معقولة للموظفين المختارين للخدمة الطويلة الأجل في الأمانة العامة .

٧ - ومضى قائلا انه ، في توظيف وادارة الموظفين ، يلتمس التعاون والمساعدة من جميع الدول الأعضاء ومن الموظفين أنفسهم عن طريق ممثليهم المنتخبين وحسن نيّة كل منهم . وأوضح ان هـذا التعاون أمر لا غنى عنه . وقال انه يرحب بالاهتمام والمساعدة النشطين من قبل الدول الأعضـاء ، بل يلتمسهما ، في التحريك بالمرشحين المؤهلين ، ذلك لأن من مصلحة الجميع ان تكون الأمانـة العامة أكثر تمثيلا للعالم الذى تقوم بخدمته ، وبالمثل فان من مصلحة الدول الأعضاء في الوقـت نفسه أن تمكّن الأمين العام من اتخاذ القرارات المحددة اللازمة فيما يتعلق بالتوظيـف والتطويـر الوظيفي والادارة العامة للموظفين .

٨ - وأضاف قائلا انه يدرك تماما ان أحد الاهتمامات الرئيسية للجنة الخامسة كان ولا يـزال التكوين الجغرافي العادل للأمانة العامة وانه يشاطر اللجنة هذا الاهتمام . وقال انه اذا أراد أن تحوز الأمانة العامة على الثقة الكاملة لجميع الدول الأعضاء ، فانه ينبغي ألا تشعر أية دولة من هذه الدول بأن مواطنيها ممنوعون من المشاركة في عمل الأمانة العامة . وقال انه ، لذلك ، يتعهـد باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة الحيوية لجهود التوظيف ولاصلاح اختلالات التوازن الجغرافـي القائمة . وقال ان هذا الالتزام ينطبق أيضا على تحسين تمثيل النساء على جميع مستويات السلطات كما ينطبق على التكوين العمرى لهيئة الموظفين .

(الأمين العام)

٩ - وفيما يتعلق بموضوع علاقته مع الموظفين ، أوضح انه يرى ان التمثيل القوي والفعّال للموظفين أمر جوهري للمشاركة البنّاءة المنصوص عليها ، بل المطلوبة أيضا ، في الأنظمة المعتمدة من قبل الجمعية العامة . وتابع قائلا انه كما سبق له أن أوضح في كلمته التي وجهها الى الموظفين بعد تولّيه لمنصبه بفترة قصيرة ، سيكون التبادل المستمر والواضح والصريح للآراء مع ممثلي الموظفين أحد المبادئ الجوهرية لادارته - تبادل لا يرمي الى اطلاعهم على القرارات المتخذة ، بل لتبادل الاهتمامات والاقتراحات المؤدية الى استخدام أكثر كفاءة للموارد البشرية للمنظمة .

١٠- وفيما يتعلق بالأداء العام لموظفي الأمانة العامة ، قال انه يود التعليق على المسألة الهامة جدا المتمثلة في الحاجة الى أمانة عامة مستقلة بحق . وأضاف قائلا انه بالنظر الى أن كلمة " مستقلة " يمكن أن تفسّر ، بل لقد فسّرت ، تفسيرا خاطئا . يود أن يوضح انه ليس من المقصود أن تكون الأمانة العامة مستقلة عن الأجهزة التشريعية ، بل على العكس من ذلك ، يجب أن تتعاون الأمانة العامة مع الأجهزة التشريعية من أجل القيام بأمانة بتنفيذ السياسات التي تحددها الدول الأعضاء جماعيا في قراراتها التشريعية . وأوضح ان ما هو مطلوب من موظفي الأمانة العامة ، لذلك ، هو الاستقلال فيما يتعلق بالضغوط الخارجية ، والتجرد المطلق في أداء العمل ، والحصانة من تأثير أي بلد أو مجموعة من البلدان . وأشار الى انه كجزء من عملية ضمان الثقة الكاملة بالأمانة العامة من جانب كافة الدول الأعضاء ، يجب أن تكون جميع هذه الدول مقتنعة بأن كل موظف من الموظفين متمسك بالتزامه بالطبيعة الدولية الخالصة لمسؤولياته .

١١- وقال ان ما ينطوي عليه الأمر هو الحاجة الى ضمان المراعاة الصارمة للمادة ١٠٠ من الميثاق ، وانه بذلك يشير الى الفقرة ١ من هذه المادة التي تعرّف السلوك المطلوب من الأمين العام ومن الموظفين في هذا الخصوص ، والى الفقرة ٢ التي تتعهد بموجبها كل دولة من الدول الأعضاء " باحترام الصفة الدولية البحت لمسؤوليات الأمين العام والموظفين ، وبألا تسعى الى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم " . وأوضح انه عازم على اتخاذ اجراءات قوية داخل الأمانة العامة فيما يتعلق بالفقرة الأولى ، وحث اللجنة الخامسة بشدة على أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالفقرة الثانية .

١٢- وقال قائلا ان مجالا رئيسيا ثانيا للاهتمام المشترك يتمثل في الاجراءات المنظمة لتحليل وبرمجة وميزنة المجموعة الضخمة من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة . وأضاف قائلا ان الحقيقة المتمثلة في أن مشروع قرار بهذا الخصوص قد ظل معلّقا في نهاية عام ١٩٨١ تعكس درجة من القلق بل والاستياء من جانب الكثيرين ازاء الحالة الراهنة للأمور . وقال انه يود اثارة عدة نقاط في هذا الخصوص .

١٣- وأشار أولا الى ان من الواضح ان هناك اهتماما ليس في اللجنة الخامسة فقط بل في أجهزة أخرى مثل لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ولجنة الخبراء

(الأمين العـــام)

الحكوميين لتقييم الهيكل الراهن للأمانة العامة في مجالات الادارة والمالية وشـــؤون الموظفيـــن (لجنة السبعة عشر) بايلاء المزيد من الاهتمام والتركيز للمحتوى البرنامجي للميزانية . وقال انه قام بالفعل باجراء مشاورات مع رؤساء هذه الأجهزة الذين أكدوا هذه الحاجة وانه هو نفسه يتفـق مع هذا الهدف . وأضاف قائلا ان من شأن الوصف الواضح للبرامج ان يؤدي بالتأكيد الى تسهيل تحديد الأولويات ، وهو أمر جوهري بالنسبة لمجمل عملية صياغة الميزانية البرنامجية ، خاصـة وان الموارد المالية ليست غير محدودة . وأوضح أن من الجوهري أيضا اتخاذ تدابير لضمان المراقبـة والتقييم الملائمين للبرامج .

١٤- وقال ان هناك ، ثانيا ، نتيجة طبيعية واضحة هي ان التزاوج بين البرنامج والميزانيـة يتطلب ، على مستوى الأمانة العامة ، تعاونا وتنسيقا أفضل بين الوحدات التي اكتسبت على مرّ السنين خبرة فنية سواء في البرمجة أو في الميزنة . وأضاف ان هذا المطلب ينعكس ليس فقط فـي مشروع القرار المطروح امام اللجنة ، بل كذلك في تقرير لجنة السبعة عشر ، وانه يؤكد للجنة انـه سيولي هذه المسألة جلّ اهتمامه وعنايته . واستطرد قائلا انه لا يزمع اتخاذ اجراء متسرع بشـــأن مسألة على هذا القدر من الأهمية ، ويود أن ينظر في كل جوانبها قبل الشروع في أية خطوة أخرى .

١٥- وقال في هذا الصدد انه على علم بأن الجمعية العامة اتخذت قرارات عديدة تمس هـذا الموضوع ، من بينها تلك القرارات المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وأشار الى ان لجنة السبعة عشر ركزت على بحث المسألة في تقريرها المؤقت ، واعتبرتهـــا أحـــد المجالات الهامة التي يتعين النظر فيها بصدد الهيكل الاداري للأمانة العامة . وذكر انه يجري حاليا استعراضا مستفيضا للقرارات ذات الصلة ويود اجراء مشاورات كاملة لضمان ان يستجيـــب أي قرار يتخذه استجابة كاملة لرغبات الجمعية العامة المعلنة .

١٦- واستطرد قائلا ان نجاح التحسينات المؤسسية يتطلب التزاما شخصيا ، على أعلى مستوى ، بالأهداف التي يسعى اليها التغيير . ومن رأيه ان تقديم الميزانية البرنامجية للمنظمة هو واحـــد من أهم مسؤولياته الادارية وسيساعده في هذا الجهد كبار زملائه في الأمانة العامة ، ولا سيمـــا المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الذي سيمدّ يد المساعدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وقال انه يعتزم أيضا التشاور مع الدول الأعضاء بشأن سياسته الشاملة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لضمان أن تجيء مستجيبة للآراء قدر الامكان .

١٧- وأوضح انه يرى من الأساسي ان تكون هناك وحدة واتساق وأن تكون هناك فاعلية ، وهـي الأهم ، في ادارة الموارد البشرية والمالية للأمانة العامة . وأضاف ان الأخذ بهيكل موحد ومتجاوب يتمشى كلية مع مشاركته الشخصية المزمعة في جميع مسائل الموظفين والمسائل المالية الهامة . وذكر انه شرع بالفعل في عملية مشاورات مع رئيس لجنة الخبراء الحكوميين وأكد له عزمه على متابعـة هـذه الاتصالات . ويرى ان هذا الاجراء يتمشى تماما مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٣٦ . وقـال انه يتطلع الى الاستفادة من آراء اللجنة ونصائحها .

(الأمين العام)

١٨- وأردف قائلا ان الحالة النقدية للمنظمة تثير قلقا آنيّا على الصعيد التنفيذى . وأشار الى ان الجمعية العامة أجرت مناقشات كاملة بشأن هذه المسألة واتخذت قرارا استنّت فيه عددا من التدابير التي تحظى بالترحيب ، ومنها زيادة في مستوى صندوق رأس المال المتداول . بيد أن جمع الاشتراكات في عام ١٩٨٢ تخلّف كثيرا حتى الآن عن المدفوعات المطلوبة . ووجّه الشكر الى تلك الحكومات القليلة التي سددت بالفعل كل أو جلّ أنصبتها المقررة لسنة ١٩٨٢ ، كما وجّه نداء عاجلا الى جميع الحكومات الأخرى كي تنظر جادّة في أمر سداد أنصبتها كاملة في غضون الأسابيع القادمة.

١٩- وقال انه يسعى الى صياغة شراكة جديدة بين اللجنة الخامسة والأمين العام . ومن شأن هذه العلاقة الجديدة ان تكون مستمرة ، تقدم فيها الهيئة التشريعية التوجيه العام الى الهيئة التنفيذية بينما تلتزم الهيئة التنفيذية بالاستجابة الى الاقتراحات والسياسات المقدمة من الهيئة التشريعية . وتابع قائلا انه سيسعى شخصيا في هذه الشراكة الى ضمان عمل المنظمة بكفاءة وفعالية. وقال انه يتوقع من الدول الأعضاء أن تساعده من جهتها مساعدة تامة في ذلك الجهد وأن تبدى الحكمة وضبط النفس المطلوبين في تطوير أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل.

٢٠- وأنهى كلمته بالاعراب عن نيّته في مواصلة الاتصالات مع اللجنة الخامسة بصورة رسمية وغير رسمية بحيث يبقى هناك حوار حقيقي خلال عهده بين الهيئة التشريعية ، المسؤولة عن تقديم الموارد ، والمسؤول الادارى الأول في المنظمة ، المسؤول عن استعمال هذه الموارد .

علّقت الجلسة في الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٥٥ .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير الأمين العام (تابع) (A/36/865 و Corr.1 ، A/36/868 ؛ A/C.5/36/L.51)

٢١- السيد سيلبي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/36/868) ، وقال ان مجلس الأمن قد وافق مؤخرا على زيادة عدد أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من قرابة ٦٠٠٠ الى قرابة ٧٠٠٠ جندى . وقال ان الأمين العام يطلب في الوثيقة (A/36/865 و Corr.1) الاذن بمبلغ اضافي لسدّ احتياجات الألف جندى الذين أضيفوا الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة التي تنتهي في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وذكر ان تكاليف فترة الولاية هذه تقدّر بمبلغ اجمالي قدره ١٠٢٢٥٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٢٢٢٠٠٠ دولار) . وأضاف ان الأمين العام كان قد بيّن أيضا ان المبلغ المقدّر لتكاليف الألف جندى اضافي للفترة التي تنتهي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اذا مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ٦ أشهر أخرى ، يبلغ اجماليه ١٢٠٧٨٠٠٠ دولار (صافيه ١٢٠٦٢٠٠٠ دولار) . ومجموع المبلغ المقدّر لتكاليف ١٠٠٠ رجل اضافي هو بالتالي ٢٢٣ر٢ مليون دولار .

(السيد سيليسو)

٢٢- وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية ترى ان المتطلبات الاضافية ينبغي ألا تتجاوز مبلغا اجماليا قدره ٠٠٠ ٣٠٣ ٢١ دولار (صافيه ٠٠٠ ٢٨٤ ٢١ دولار). وهي توصي بالتالي بتخفيض مجموع التقدير بمبلغ مليون دولار. وتعتقد انه بما أن هناك هيكلا للادارة والدعم في الميدان فان القدرة الاستيعابية كافية، لاسيما بخصوص اللوازم والخدمات المشتركة.

٢٣- واختتم كلمته بالقول ان اللجنة الاستشارية لم تقدم توصيتها على أساس التزامات شهرية كما فعلت في الماضي. وهذه مسألة ينبغي حلها بين مقدمي مشروع القرار (A/C.5/36/L.51) والأمانة العامة.

٢٤- السيد دوك (سكرتير اللجنة): قال ردا على سؤال طرحه الرئيس انه ليس على جدول أعمال اللجنة في الدورة المستأنفة سوى البندين ١٠٠ و ١١٠ فقط. الا انه اذا تناولت الجمعية العامة اقتراحات تترتب عليها آثار مالية فان اللجنة ستضطر الى النظر في هذه الآثار المالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠